



الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري

د. غسان محمود إبراهيم (*)

المحتوى

قبسٌ من القرآن.

أولاً: الإصلاح الاقتصادي في سورية: فكراً وممارسة.

ثانياً: قراءة في «كتاب» الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً: بناء المؤسسات الحكومية والإصلاح الاقتصادي.

رابعاً: الثقافة والإصلاح الاقتصادي.

خاتمة.

المراجع.

(*) كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

قَبَسَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

قال تعالى:

«لَا يَغَيِّرُ اللَّهُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ».

صدق الله العظيم

أولاً: الإصلاح الاقتصادي في سورية: فكراً وممارسة

إننا نعتقد - مثل كل الدول النامية - أن الإصلاح الاقتصادي مسألة قائمة بذاتها، وإن امتدَّ في حقل المجتمع قليلاً فسيكون له بعض الظلال الاجتماعية التي أتفق على أنها آثار أو منعكسات أو تداعيات اجتماعية مثل الفقر والبطالة والتعليم والصحة وما شاكل ذلك ويكمن الخطأ الكبير في ذلك الاعتقاد، في غياب الدراسات التاريخية العلمية لتجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول التي اعتمدته، فضلاً عن فيض المعارف والأدبيات والخطابات والنظريات الاقتصادية التي تردنا من كل حذب وصوب. إذ يبدو، ظاهرياً، أن عنوان عصرنا وتطوره، يأخذ، دائماً وأبداً، شكلاً اقتصادياً. لكأنَّ العالم كله لا يتنفس إلا الاقتصاد ولا يحلم إلا به. أو لكأنَّ الأفراد والمجتمعات والشعوب وحتى الدول خلعت هوياتها وأزياءها وثقافتها وعلومها لترتدي الزي الاقتصادي الذي يخفي تحته بلسم الشفاء من التخلف، والامية والفقر وبقية الأمراض الاجتماعية، وغدت الموازنات الاقتصادية وتوابعها من الموازين التجارية وموازن المدفوعات والديون وغيرها، الشغل الشاغل للباحثين الأفراد ولمراكز الدراسات واستطلاعات الرأي وللخبراء الاقتصاديين الذين باتوا يشغلون المراكز المتقدمة عند الرؤساء وأصحاب القرار.

ولخلع المصادقية على أهمية الاقتصاد أو إصلاحه تُشهر المؤشرات الاقتصادية ويتم الترنح ودوران الرأس فرحاً إذا كانت مرتفعة بينما يحصل العكس إذا كانت منخفضة أو سلبية. لكأنَّ النمو والإنتاج والاستثمار والاستهلاك والدخل يعنون التقدم والنهضة والتطور والحضارة والمدنية بلا جدال. أو لكأنَّ حضارة، اليوم، هي النهضة الاقتصادية حصراً.

ويحصل، كل ذلك، بدءاً من سرد الأرقام والإحصائيات والنسب والمعدلات والمؤشرات والكميات الاقتصادية التي تفعل فعلها بشكل ميكانيكي وعفوي وتلقائي؛ وهاكم البراهين والدلائل والأمثلة!.

لن أدخل في لعبة الإحصاء والأرقام والمعدلات الاقتصادية، وسأناقش مسألة الإصلاح الاقتصادي، بغض النظر عن إيجابية الأرقام والمعدلات أو عن سلبيتها. إذ أعتقد أن جوهر المسألة لا يكمن في الحقل الاقتصادي بحد ذاته، وإنما في اعتباره جزءاً صغيراً ويسيراً من فضاء المجتمع والدولة والفرد. ولكي أذهب في طرحي للإصلاح الاقتصادي إلى نهايته سأفترض حالة وردية لا أشهى ولا أجمل للمؤشرات الاقتصادية أو للوضع الاقتصادي.

وهنا لا تعوزني الأرقام لأنني أحفظها عن ظهر قلب.. ولذلك سأفترض أن معدل النمو أكبر من معدلي الزيادة السكانية والتضخم وأن معدل الفقر أو خط الفقر كاد أن يختفي نهائياً وأن معدل البطالة أصبح طبيعياً وأن الإنفاق على التعليم غداً مقبولاً، وأن عجز الموازنة قد أطفئ

وأن الديون الخارجية معدومة، وأن معدل الإنتاجية مرتفع وأن الميزان التجاري يحقق فائضاً وكذلك ميزان المدفوعات.

كما سأعتبر أن الاستثمار الإنتاجي كبير جداً، والإنفاق الجاري منخفض جداً. بكلمة واحدة: سأعتبر وسأفترض أن الوضع الاقتصادي جيد جداً، وبعدها إلام يفضي أو سيؤدي كل ذلك؟.

هذا السؤال يشكل في قناتي جوهر وهدف هذه المحاضرة أو بالأحرى هذه الورقة البحثية. قبل كل شيء، سأطرح بعض الأسئلة المحورية:

هل الإصلاح الاقتصادي يشكل هدفاً مجتمعياً قائماً بذاته؟.

هل يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يرتقي بالحياة الاجتماعية بشكل تلقائي وعفوي، أي بمعزل عن المؤثرات الأخرى المتعددة والمتنوعة؟.

هل هناك واقع اقتصادي موضوعي، أي موجود بحد ذاته؟.

هل الإصلاح الاقتصادي يمثل عملية تاريخية وشاملة لكل أبعاد مجتمعنا وواقعنا؟.

هل نهضة الاقتصاد تعني نهضة المجتمع والدولة والأفراد؟.

هل كانت القيم الاقتصادية كالمال والثروة، وعلى مسار التاريخ كله أهم من القيم الاجتماعية كالعدل والحرية والعقلانية والقانون والصدق والموضوعية؟.

وفي السياسة الدولية، هل صحيح أن صراع المصالح الذي يشكل صراعاً بنيوياً، هو صراع اقتصادي حصرأ؟ وهل الثروة هي الغاية المستبطنة في علاقات القوة والصراع والسلم على الصعيد الدولي؟.

وأخيراً، وليس آخراً؛ هل إجمالي السعادة الوطنية هو نفسه إجمالي الناتج الوطني؟.

إنني لا أميل إلى الرأي القائل بأن الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يؤدي، وبشكل مباشر، إلى تغيير نوعي في الحياة الاجتماعية، أي إلى نهوض ثقافي وفكري وعقلي وفلسفي وأدبي؛ إلا إذا استكمل أو رُفد أو تزامن بإصلاحات ضرورية أخرى في كل حقول المجتمع؛ وأهمها حقل الفكر والمعرفة والعلم والثقافة. وأكثرية تجارب الإصلاح في العالم لم تبدأ بالمعطى الاقتصادي المادي، وإنما بنقيضه تماماً المعطى الثقافي سواء أكان معطى دينياً أو فكرياً أو عقلياً. ذلك ينطبق على تاريخنا العربي - الإسلامي في أنصع عصوره، كذلك على النهضة الأوروبية الغربية والنهضة الإغريقية.

هنا، بالضبط، يمكن تفسير سبب هيمنة «قوة الاقتصاد» في الوقت الحاضر، على عقول الدول والشعوب والأفراد. إذ لم يُبذل جهد كبير وكاف لمعرفة «ما قبل» تلك الهيمنة والتمثّل بـ «قوة المعرفة والعقل» بكل تجلياتها وأشكالها الفلسفية والعلمية والدينية والأدبية.

إن قراءة خطاب الإصلاح الاقتصادي تشترط، جوهرياً وعملياً، جملة من القراءات الأخرى اللغوية والبنوية والتاريخية والدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية، من أجل الكشف عن العلاقات الضرورية والموضوعية في ثناياه وما يهدف إليه بالضبط. وذلك أن تلك القراءات تمتلك علاقات وشيجة وموضوعية به.

ثانياً: قراءة في «كتاب» الإصلاح الاقتصادي

كيف يُقرأ الإصلاح الاقتصادي؟ كيف يجب النظر إليه؟ هل يقرأ باعتباره مكتفياً بذاته وبالتالي مقتصرًا على دلالاته الاقتصادية عبر المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية، أم فضلاً عن ذلك بدلالاته الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والنفسية والسياسية؟.

لقد درَجَ الخطاب الاقتصادي على التركيز على الدلالات الأولى أكثر من الثانية؛ هل يبدو طبيعياً، عند الحديث عن الإصلاح الاقتصادي إبراز المؤشرات المادية الكمية والتأكيد عليها على أنها معيار قيمة ومقياس النجاح؟.

وهل النمو الاقتصادي وتعظيم الربح يعني تحسناً في الإنتاج والإنتاجية ومستوى المعيشة المادي والروحي؟

لقد كان آدم سميث ضدَّ حصر النشاط الاقتصادي في زيادة المنفعة إلى حدّها الأقصى بشكل عقلائي، وذلك لأن الحاجات الطبيعية محدودة وقليلة نسبياً. وكان يرى أن الدافع الاقتصادي معقدٌ ومتغلغل في العادات والأعراف الاجتماعية، إلى أقصى حد. وما تغيير اسم العلم، بحد ذاته، من «الاقتصاد السياسي» إلى «علم الاقتصاد» بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا انعكاس لتضييق نموذج السلوك البشري.

إن العادات والتقاليد والأعراف والفضائل الاجتماعية تتشكّل شرطاً أساسياً لنشوء الفضائل الفردية (المصالح والرغبات الاقتصادية). والإنسان يعطي. بطبعه، الأولوية للمصلحة الاجتماعية قبل مصلحته الذاتية. ولذلك لا يمكن فهم الإصلاح الاقتصادي بمعزلٍ عن السؤال حول: كيف ينظّم المجتمع نفسه؟ وتدخل الدولة في الاقتصاد يتوقّف كثيراً على بيئة المجتمع والثقافة السائدة. فالثقافة تصوغ جميع مظاهر السلوك البشري. والسياسة أو الإصلاح الاقتصادي يجب تطبيقه ضمن إطار ثقافي معيّن. ولذلك يغدو المتغيّر الحاسم والمهم ليس السياسة الاقتصادية، بل السياسة الثقافية. ولذلك يبدو أنّ إشكالية التنمية ليست اقتصادية، لا في الشكل ولا في المضمون، وإنما هي إشكالية تحوّل اجتماعي - تاريخي معقد لم يُنجز، بعد، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

لقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام /2002/ أن «رأس المال البشري والاجتماعي يُسهم بما لا يقل عن /64% من أداء النمو، بينما يسهم رأس المال المادي والبنية التحتية بما مقداره /16%. كما وتسهم الموارد الطبيعية بما مقداره /20%»، وكانّ عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي تتمثّل أساساً بالأفراد والمجتمع وليس بمؤشراتهم الاقتصادية الكمية المادية.

إن عملية الإصلاح الاقتصادي إذا أمكن لها أن تبدأ بالأدوات والسياسات الاقتصادية إلا أنها لا تنتهي في الحقل الاقتصادي. فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الرؤى والأفكار والمبادئ والقيم والسلوك والممارسات؛ أي ما يشكل «الذهنية» الاجتماعية السائدة. ومحتوى أي إصلاح اقتصادي يتحدّد بثلاثة أبعاد جوهرية، هي:

- البعد الاقتصادي - المادي.

- البعد الاجتماعي - الحقوقي.

- البعد الثقافي.

وبالتالي لا يمكن الاكتفاء ببعد واحد لا يمكنه أن يبرز طبيعة المجتمع الماديّة واللاماديّة ويوضّح تحولاتها الجوهرية. إنّ أحادية الاقتصادي قد تؤدي إلى «تخلف» ثقافي.

بمعنى آخر: النزعة الاقتصادية التنموية، يجب أن تغطي بعوامل أخرى مستخلصة من كليّة المجتمع، أي من مكوناته المتعدّدة والمختلفة. وأن تنسب ذاتها إلى تلك المكونات التي تشكّل في جزئها الأكبر، ما يُعرف بالثقافة.

لقد بدأ الإصلاح الاقتصادي بتركيزه على المؤشرات الاقتصادية وكأنّه ينزع الموضوع الاجتماعي من أساسه، أي من نوعيته وقدرته على إنتاج منظومة ذهنية فكرية معينة تؤثر إيجاباً في الإنتاج والاستهلاك. بمعنى آخر: إن المنتجين والمستهلكين ليسوا كائنات اقتصادية أو فاعلين اقتصاديين فقط، بل إنّ المضاعفات الاجتماعية والثقافية والنفسية والفلسفية والأخلاقية والدينية تفرض نفسها كحاضنٍ أو رحمٍ للحدث الاقتصادي. إن زمن الاقتصاد المكتفي بذاته قد ولّى لصالح ما بات يُعرف، اليوم، بـ «الاقتصاد الإنساني» الذي يُدخل كل العوامل الإنسانية في حقل الاقتصاد. والكلّ الاجتماعي هو ما يؤسّس للتقدم الاجتماعي. وأبعاد الاجتماعي لا يمكن اختزالها في بعدٍ واحد.

إنّ، كل تنمية أو إصلاح اقتصادي يجب تأطيره بإطارٍ تاريخي واجتماعي وجغرافي وثقافي. إذ قد ينكشف عن غايات غير اقتصادية مستبطنة. وفي أسوأ الحالات يجب التركيز على استثمار العلاقة المنهجية بين البنية التحتية والبنية الفوقية. فالأفراد يكونون على الشكل الذي يبرزون فيه حياتهم. وهو شكلٌ واسع الطيف جداً ولا يقتصر على الطيف الاقتصادي فقط. وبالتالي فالممارسة الاجتماعية تشكّل المحتوى الحقيقي لكل تطبيق عملي.

لا يُعتبر النموذج الاقتصادي نسيج نفسه إلا كبرهة زمنية؛ بينما هو، جوهرياً وعملياً، نتاج علاقات اجتماعية موضوعية معقدة.

إنّ مفهوم التنمية، اليوم، يستقطب جميع الأنظمة السياسية ولكن تبعاً للسياسات المسيطرة؛ أي للتصورات والرؤى والأفكار السائدة وهي عناصر إرادية وذاتية. ويُفهم من ذلك أن هيمنة

فكرة «قوة التنمية» ليس كنتيجة لهيمنة «قوة الاقتصاد»؛ بل، بالضبط، لكونها تعبيراً عن وعي وإرادة سياسية واجتماعية وثقافية معينة.

من هنا، يمكن فهم إشكالية التنمية في دول الجنوب بوصفها خروج عن جوهر التنمية المتمثل في البعد الثقافي أو الفكري أو الذهني.

إن العلم، أيّ علم، اقتصاد أو غيره، يُعدُّ ظاهرة اجتماعية ومن ثم فهو مرتبط بحاجات البشر. والاقتصاد ليس مجرد إنتاج واستهلاك، بل هو تطبيق لمبادئ العقل أو الفكر الإنساني على مسائل التنظيم الاجتماعي والتقسيم العقلاني للعمل.

وإذن، فالنمو الاقتصادي هو - بالقوة - في متناول جميع البلدان، إلا أنه يتطلب تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ضرورية. وكل تقدم اقتصادي أو علمي أو غيره، مرتبط، أساساً، بالمجتمع والنظام والسلطة. والعالم الاقتصادي ذاته يعدّ نتيجة لتطور العلوم والمجتمعات. إذن، ما هي تأثيرات «كتاب» الإصلاح الاقتصادي في الميدان أو الفضاء الاجتماعي، سيّما أننا نتبعنا تأثيرات الإصلاح الاقتصادي في ساحته الأساسية: الساحة الاقتصادية؟.

ثالثاً: بناء المؤسسات الحكومية والإصلاح الاقتصادي

أيهما أكثر أهمية، من منظور الإصلاح الاقتصادي، تقليص مدى الدولة أم زيادة قوة الدولة؟ هنا يجب التمييز بين المدى والقوة. إن مدى الدولة يتعلّق بتوسّعها الأفقي، أي بحجم الوظائف، والأهداف التي تضطلع بها وترسمها؛ بينما تتمحور قوة الدولة حول قدرتها وإدارتها الكفؤة على تخطيط سياساتها وتنفيذها وفرض القوانين والتشريعات والإجراءات ومحاربة الهدر واعتماد الشفافية والمساءلة.

ويمكن التعبير عن مدى الدولة بشكلٍ آخر عبر تقسيم وظائف الدولة إلى وظائف «دنيا» و«متوسطة» و«ناشطة». وبذلك فقد تتفاوت قدرة أو قوة الدولة إلى حدٍّ بعيدٍ من خلال تلك الوظائف التي تسعى للقيام بها.

وبخصوص الإجابة عن السؤال السابق فإن إيراد الواقعة التالية قد تفي بالفرض. إذ قد يمكن إرسال عشرة تكنوقراط لأمعين من الدول المتقدمة إلى إحدى الدول النامية وإحداث تغييرات هائلة نحو الأفضل، في القطاع المصرفي، على سبيل المثال. ولكن ليس ثمة نظام أو قطاع تربوي أو تعليمي أو قضائي أو سياسي أو اجتماعي واحد يمكن إصلاحه ببعض الموظفين التكنوقراط الأجانب. وعلة ذلك تكمن في أن معظم المتحوّلات في المؤسسات العامة ليست اقتصادية المنشأ، على الإطلاق، بل ثقافية وسياسية. ولذلك يجب الانطلاق من ضرورة، بل وحثمية تكامل مسارات الإصلاح كافة في الداخل. فضلاً عن ذلك، هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن قوة الدولة أكثر أهمية بالمعنى العام، من مدى وظائف الدولة (سجل النمو الاقتصادي في أوربة الغربية ودول جنوب شرق آسيا). وقد غدا القول بأن المؤسسات تشكّل متحوّلاً حيوياً في الإصلاح الاقتصادي، نوعاً من الحكمة التقليدية الشائعة، في الوقت الحاضر. ولا يُقصد بذلك أن على المؤسسات أن تعمل بكفاءة من الناحية الإدارية - التنظيمية، إنّما أن يُنظر إليها من قبل الأفراد والمجتمع كمؤسسات كفؤة وفعّالة ومنتجة. وتتضمن المؤسسات قيماً ثقافية يصعب تغيير بعضها بسرعة؛ بينما يمكن تغيير بعضها الآخر في المدى القصير ولكن بشكل جزئي. هنا تجب الإشارة إلى أن المؤسسات الجيدة لا تولد الحاجة إليها بشكل تلقائي عفوي، وإنما نتيجة أزمة أو ضرورة معينة (تضخم - كساد - بطالة - استمرارية النجاح).

هنا يُطرح سؤال أساسي يتمثّل في الآتي: هل هناك صيغة تنظيم مؤسساتي مثلي؟ والجواب أصعب من السؤال. إذ ليس هناك تلك الصيغة المثالية لا في القطاع الخاص ولا في مؤسسات الدولة (القطاع العام). وحقيقة عدم وجود قواعد ثابتة وصالحة، عالمياً، للتصميم التنظيمي تعني، بالضرورة، أن ميدان الإدارة العامة (والخاصة) فن أكثر منه علمٌ أو الأصح

القول أن المسألة أبعد وأكثر عمقاً من كونها إدارية - تنظيمية، وإنما تتعلق بالوعي العام أو الثقافة السائدة.

إن تحسين آلية عمل المؤسسات العامة أو خلق مؤسسات جديدة وجيدة لا يتأتى عن خلق الحوافز فقط، بل هو نتاج التربية والتعليم والتدريب، أي نتاج ما يُدعى بـ «رأس المال الاجتماعي» أو كما يقول أرسطو «الحكم بسلطة القانون وليس بسلطة البشر».

بمعنى آخر: هناك مجموعة من المعارف المضمرّة التي لا يمكن اكتسابها من الكتب والمصادر النظرية الأخرى، بل تنتج من التفاعل الداخلي والحيوي بين العامل أو الموظف وبين المؤسسة العامة. ولذلك بالضبط، لا يمكن للقدرة المؤسساتية أن تنتقل، عملياً، من مجتمع إلى آخر عبر مجموعة إداريين لامعين يتم «استيرادهم» من العالم المتقدم. ويبدو، كأنّ المسألة كيفية تماماً.

ولكن استبعاداً للدهشة، ومقارنةً بالقطاع الخاص، فإذا حققت شركة ما أرباحاً فإن الأسواق لا تبالى، فيما إذا كانت هذه الشركة تدار مركزياً أو لا مركزياً، أو إذا كانت شركة أشخاص أو شركة أموال.

إن بناء المؤسسات الفعّالة لا ينشأ بقرار حكومي على غرار إنشاء مصرف أو شركة، وإنما من خلال العمل السياسي الواعي والثقافة الجيدة.

رابعاً: الثقافة والإصلاح الاقتصادي

ليست الثقافة معطى مسبق، كالمحيط الطبيعي، بل هي خلقٌ إنساني مستمر وبالتالي يمكن تغييرها بأدوات اقتصادية - مادية وغير اقتصادية - لا مادية.

وإذا كان الموقف من العمل يتأثر أساساً بطبيعة الثقافة السائدة فإن هذه الأخيرة تؤثر بالضرورة في السلوك الاقتصادي. هنا يجب التمييز بين نوعين للاقتصاد، اقتصاد كلي يرتبط بالمذاهب الفلسفية والاجتماعية واقتصاد جزئي صغير ينحصر بالوقائع الاقتصادية اليومية.

من جهةٍ أخرى، لا يُعتبر الإصلاح الاقتصادي - أو غيره - عملية لها بداية ونهاية أي إيديولوجيا، إنه موقف من العالم ومناخ ورؤيا وعملية جذرية تنبت من الداخل ومن الواقع ومن الإنسان لتشكل نظرة جديدة للواقع والفكر والموضوع. ولذلك يجب أن ترافق الإصلاح أو تسبقه ابتكارات وإبداعات وتطورات وتحولات، في مجالات الفكر والاقتصاد والمجتمع والسياسة والأخلاق تتغلب على الرؤية السائدة للفرد والإنسان والمجتمع والحياة. بمعنى آخر: الإصلاح يعني الإدراك الواعي لحياةٍ جديدة بأدوات معرفية جديدة.

إنه تحولٌ رؤيوي نفسي عميق يشترط نماذج ثقافية أو ذهنية جديدة. والرؤية الإصلاحية تعتبر رؤية من الداخل - الذات، رؤية نقدية للتاريخ والحاضر، جديدة وعلمية، وقابلة للتطبيق بوصفها مستولدة ذاتياً. إنها عملية إبداع وتأليف معقدة وليست استبدال شيء بشيء ولا سلوك بسلوك، وإنما تعديل النسب بين الأفكار والأشياء.

إنها إعادة تنظيم لعناصر موجودة وقائمة وربطها في صورةٍ جديدة، بشكلٍ جذري. وليس صحيحاً أن الإصلاح الاقتصادي أو الإداري يمكن (استيراده) من الخارج، وإذا حصل ذلك، فسيكون له أثر اجتماعي مفكك ومدمر، كما هو الحال في كثير من الدول النامية.

بكلمة واحدة: الثقافة والإصلاح الاقتصادي يعينان تفكير جديد تجاه الحياة وليس إعادة إنتاج للتفكير السائد. والعلاقة بين الاثنين تعتبر علاقة جدلية بامتياز. فالإصلاح الاقتصادي كجزءٍ من الفكر التنموي يجب أن يحظى بمقابل موضوعي في الواقع الاجتماعي - التاريخي، ممثلاً بمفاهيم مثل العقلانية والحرية والقانون والديمقراطية قبل أن يتشرنق في مفاهيم أحادية الطابع مثل: النمو والإنتاج والاستهلاك والربح والخسارة.

إن المعطى الاقتصادي المادي لم يشكّل يوماً، المعطى الأساسي في بنية أي فكر نهضوي وتتويري تلك حقيقة تجسد باطن تاريخ النهضة الرأسمالية الغربية كلاً.

إن عملية الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتقاطع مع اتجاهين اثنين، هما: اتجاه فكري وثقافي وسياسي واجتماعي وحقوقى، أي لا اقتصادي - إن صحّ التعبير؛ واتجاه مادي محض هو: توفر - تراكم - رأسمال.

والاتجاه الأول الثقافي يبدو مغيباً أو شبه مهمل مقارنة بالاتجاه الثاني.

إن النظر إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال المشكلات الحالية الاقتصادية فقط، يعني تغييب الرؤية التاريخية واستبدالها بتحليل الراهن والمستجد في المجتمع. وذلك يعني، عملياً عزل السلوك الاقتصادي عن رحمه الاجتماعي، مع ما في كل ذلك من قصور معرفي ونفس براغماتيكي يزيدان من حدة المشكلات أو يلطّفان من تأثيراتهما السلبية.

إن عملية الإصلاح الاقتصادي يجب أن تستكمل أو ترفد بالتاريخ والفكر والتراث والقيم والعادات.. إلخ، أي من خلال المعطيات الثقافية والتاريخية والسياسية والدينية، والقانونية، وليس من خارجها، أبداً..

وذلك التصوّر للعلاقة بين الثقافة والإصلاح الاقتصادي ليس تأملاً مجرداً، وإنما تبرهن عليه وتبرره الثورات الكبرى الفكرية والدينية والسياسية والدستورية والقانونية في المجتمعات الأوروبية التي حدثت قبل التنمية الاقتصادية بزمن طويل جداً. وقد ساعد ذلك في تحقيق تكيف تدريجي - لكنه متوقع - لكل العلاقات الاجتماعية القائمة آنذاك، مما شكّل فضاءً خصباً لقبول التغيرات أو التهيؤ لها من قبل الأفراد والجماعات والسلطات.

إن أفكاراً مثل التغيّر والتحوّل والنقد والحريّة والعقلانية هي أفكار ضرورية بالمطلق من أجل التمهيّد للتحوّلات الاقتصادية - الاجتماعية.

من جهةٍ أخرى؛ إذا كان الاقتصاد يبحث في القوانين الأساسية لحركة المجتمع؛ فإن هذه القوانين تعبّر عن عملية تاريخية شاملة لتحوّلات متنوعة وفي مجالات متعدّدة. وتتضمن حزمة كاملة من الأبعاد الاجتماعية، أهمها:

البعد المعرفي والبعد الأخلاقي أو القيمي، والبعد السياسي والبعد الديني فضلاً عن البعد الاقتصادي. وإذا أهملت تلك الأبعاد المجتمعية فقد يؤدي ذلك إلى جملة استلابات، وفي مقدمتها: الاستلاب الاقتصادي والاستلاب الاجتماعي والاستلاب الثقافي والاستلاب الفكري. هكذا، يُفهم الإصلاح الاقتصادي على أنه حالة كيفية ونوعية أكثر منها حالة كمية تتجسد في تراكمات مادية اقتصادية. وبالتالي فهو عملية أو فاعلية تاريخية يجب أن تتمثلها قوى اجتماعية معبّرة عن المستقبل وتطلعات الحاضر.

الخاتمة

حقل الاقتصاد لا يتسع لغيره من الحقول الاجتماعية الأخرى؛ لكنّه يجد مجاله الرحب، في هذه الحقول الأخيرة. والمسألة ليست، أيّها له الأولوية، بل أعقد من ذلك بكثير. كما أنها ليست ايدولوجيا لتنتهي مع زوال موضوعها.

والموضوع الثقافي، بالمعنى الواسع، لا يستنفد لأنه الحرف والكلمة والفكر. وإنّ، عوداً على بدء، الإصلاح الاقتصادي جزء من كلّ لا أكثر ولا أقل. والكلّ يحكم عناصره.

دمشق في 2008/2/24

د. غسان إبراهيم

المراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - غسان إبراهيم «نقد الخطاب»، دار الجندي، دمشق، 1999.
- 3 - «المتقف العربي، همومه وعطاؤه»، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، 1995.
- 4 - سيكوني أوزيريس «التممية الاقتصادية والتخلف الثقافي»، الجزء الأول، ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق 1978.
- 5 - نديم البيطار «نقد التفسير الاقتصادي للتاريخ»، دار بيسان، بيروت، ط2، 2004.
- 6 - فرانسيس فوكوياما «الثقة، الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1998.
- 7 - فرانسيس فوكوياما «بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة»، ترجمة حجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- 8 - فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، مجموعة مترجمين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.
- 9 - مصطفى حجازي «الإنسان المهدور»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2006.
- 10 - مايكل جي. هوفمان «نهاية الحرب الباردة»، ترجمة محمد أسامة القوتلي، وزارة الثقافة، دمشق، 1998.
- 11 - «السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية»، عالم المعرفة، العدد 336/، الكويت، شباط، 2007.